

Distr.: General
22 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق،
ليلائي فرحه

موجز

تقدّم هذا التقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، ليلائي فرحه. يركز التقرير على أدوار الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى، وينظر في الكيفية التي يمكن أن تُشرك بها بشكل كامل في أعمال الحق في السكن اللائق. وخلص التقرير إلى أنه يجب دائماً الاسترشاد بحقوق الإنسان في سياق الاتجاه نحو لامركزية المسؤوليات، على الرغم مما تتمتع به اللامركزية من مزايا كبيرة. ويتعين أن تكون الحكومات المحلية ودون الوطنية مدركة لالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان، التي ينبغي أن تتسق خطاها مع ما لديها من مسؤوليات متزايدة أخرى، وأن تكون مساءلة عنها، كما يجب على الدول أن تكفل امتلاك الحكومات المحلية ودون الوطنية القدرات والموارد اللازمة للوفاء بتلك الالتزامات.

وعلى الرغم من أن الالتزامات الدولية تجاه حقوق الإنسان تمتد لتشمل جميع مستويات الهياكل الحكومية، فإن آليات حقوق الإنسان الدولية تميل إلى التركيز بشكل أكبر على دور الحكومات على المستوى الوطني. وتشدد المقررة الخاصة على أهمية مشاركة الآليات الدولية لحقوق الإنسان بشكل بناء في تصريف مسؤوليات الحكومات المحلية، وترى أن إجراءات الاتصالات والبعثات القطرية توفر فرصاً سانحة في هذا الصدد.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-24814 290115 030215



* 1 4 2 4 8 1 4 *

ويخلص التقرير إلى أن المطالبات المتعلقة بحقوق السكن على المستوى المحلي تتناول دور الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى في أحيان كثيرة، وأنها أسفرت عن إيجاد فهم للحق في السكن الملائم ضمن سياقات محددة. واستند التقرير إلى مبادرات ناشئة في مجال حقوق الإنسان تشارك فيها مدن وحكومات دون وطنية والمجتمع المدني ومنظمات أهلية ومؤسسات لحقوق الإنسان، مبرزاً مزايا وجود علاقات تفاعل مع المصاعب المحلية المتعلقة بإعمال الحق في السكن اللائق.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٨-١		أولاً - مقدمة
٦	١٠-٩		ثانياً - الإطار الدولي لحقوق الإنسان
٧	٢٠-١١		ثالثاً - مسؤوليات الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق
١٠	٢٦-٢١		رابعاً - التحديات التي تواجه إعمال الحق في السكن اللائق من قبل الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى
١٣	٣٩-٢٧		خامساً - المساءلة على الصعيد الدولي
١٣	٣٣-٢٨		ألف - آليات الرصد التابعة لهيئات المعاهدات
١٦	٣٤		باء - الاستعراض الدوري الشامل
١٦	٣٩-٣٥		جيم - الإجراءات الخاصة
١٨	٥٦-٤٠		سادساً - المساءلة بموجب القوانين المحلية
٢٣	٦٩-٥٧		سابعاً - مبادرات ناشئة بشأن مساءلة الحكومات على المستوى دون الوطني عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسكن
٢٤	٦٥-٥٩		ألف - المدن وحقوق الإنسان
٢٦	٦٩-٦٦		باء - الاحتكام إلى القضاء على المستويات المحلية ودون الوطنية
٢٧	٧٦-٧٠		ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- مقدمة

١- حددت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، ليلاني فرحه، في تقريرها إلى الجمعية العامة (A/69/274)، المسؤوليات الكبيرة التي تتحملها الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى تجاه الجوانب الأساسية للإسكان والبرامج ذات الصلة. وأشارت إلى أن الإشارك الفعال للهياكل الحكومية على تلك المستويات يعد عنصراً حاسماً في تعزيز أعمال الحق في السكن اللائق. ونظراً إلى أهمية عمل الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى لولاية المقررة الخاصة في جميع جوانبها، فقد قررت أن تتناول ذلك الموضوع في أول تقرير مواضيعي تقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان بموجب القرارين ٨/١٥ و ١٧/٢٥.

٢- ويشير مصطلح "الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى" المستخدم في هذا التقرير إلى جميع المستويات من القرى الريفية وحتى بلديات المدن الكبيرة والأحياء والمحافظات، ويقر بوجود مستويات متعددة من الحكومات المحلية في البلد الواحد^(١).

٣- والتمست المقررة الخاصة المعلومات والآراء بشأن هذه المسألة وحصلت عليها من الدول ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان^(٢). وعقدت مشاورات غير رسمية مع ممثلي المجتمع المدني في نيويورك، ومشاورات عامة مع مندوبي البعثات الدائمة في جنيف، ومشاورات استمرت لمدة يومين مع خبراء في مجالات الإسكان وحقوق الإنسان والحكم المحلي من مختلف أنحاء العالم. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للمعلومات والإرشادات التي تلقتها.

٤- وتوالت على مدى العقود الثلاثة الماضية المسؤوليات الجسام الجديدة المتعلقة بالإسكان التي ألقت بها على كاهل الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى الاتجاهات العالمية نحو اللامركزية وعمليات التوسع الحضري السريع وإنشاء مدن ضخمة، وكذلك الارتفاع الكبير في معدلات النزوح بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية والهجرة المتزايدة. ويجب وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز الحق في السكن اللائق وإعماله وكفالة تفاعلها مع تلك التحديات ومواجهتها.

(١) United Cities and Local Governments, *The role of local and regional authorities in the UN Development Agenda Post-2015*, December 2012. Available from www.uclg.org/sites/default/files/Summary_The%20role%20of%20local%20and%20regional%20authorities%20in%20the%20development%20agenda%20post-2015.pdf

(٢) جميع الردود على الاستبيانات متاحة على الموقع الشبكي: www.ohchr.org/EN/Issues/Housing/Pages/Questionnaire-forwebsite.aspx

٥- وتمتد الالتزامات تجاه حقوق الإنسان الدولية إلى جميع مستويات الحكومات في إطار المسؤوليات الموكلة إليها. بيد أن الآليات الدولية لحقوق الإنسان تتعامل في المقام الأول مع الحكومات على المستوى الوطني. وتعني الاتجاهات نحو اللامركزية وإحالة مسؤوليات أكبر إلى الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى أن التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان تعتمد بشكل متزايد على التنفيذ من قبل الحكومات المحلية ودون الوطنية. وهناك قلق عام من أن المسؤوليات قد تُنقل بعيداً عن الحكومات على المستوى الوطني دون أن يصاحب ذلك نقل الموارد والمعارف والقدرات، والمساءلة عن الالتزامات تجاه حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق^(٣).

٦- ويجب على النظام الدولي لحقوق الإنسان، بجانب الاستمرار في إجراء حوار مباشر مع الحكومات على المستوى الوطني، أن يتعامل أيضاً بشكل بناء مع التحديات والتطورات على المستويات المحلية أو دون الوطنية. وذلك هو المطلوب بوجه خاص فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق. وتنتج عمليات الإخلاء القسري والإقصاء التمييزي فيما يتعلق بالسكن في كثير من الأحيان عن القرارات أو السياسات المعتمدة على المستويات المحلية أو دون الوطنية. وعلاوة على ذلك، تتزايد المسؤوليات الحاسمة التي تتحملها الحكومات المحلية فيما يتعلق بالتدابير الإيجابية اللازمة لإعمال الحق في السكن اللائق بشكل مطّرد، بما في ذلك تطوير البنيات التحتية والتخطيط لاستخدام الأراضي وترقية الأحياء العشوائية وتطوير برامج الإسكان الاجتماعي وإدارتها وتنظيم معاملات السوق وتخصيص الموارد.

٧- وهناك إنجازات هامة تتحقق فيما يتصل بحقوق الإنسان والحق في السكن اللائق على الصعيد المحلي. وتنشأ على صعيد المجتمع المدني حركات معنية بتعزيز الحق في السكن اللائق استجابة للقضايا ذات البعد المحلي في المناطق التي توجد فيها فئات محرومة من الحصول على القدر المناسب من خدمات الإسكان وتسعى إلى تأسيس مدن وبلديات أكثر شمولاً. ومن شأن تلك الحركات أن تثري الممارسات الدولية لحقوق الإنسان، كما أن معايير ومبادئ حقوق الإنسان الدولية حريّة في الوقت نفسه بأن تعزز وتدعم تلك الحركات، وكذلك النزاعات المجتمعية المتعلقة بالسكن اللائق، وأن تهيئ الفرصة لتعزيز الروابط بين الأطراف المعنية على الصعيدين المحلي والدولي.

٨- ويتمثل الهدف من تقديم هذا التقرير إلى الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق، في اتخاذ خطوة أولى تجاه إيجاد فهم أفضل للتحديات والفرص الناشئة على تلك الصعيد. وتأمل المقررة الخاصة في مواصلة الحوار الجاري مع الدول ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان والأطراف الفاعلة الأخرى على امتداد

(٣) يستخدم مصطلح "المسؤوليات" بصفة عامة في هذا التقرير للإشارة إلى السلطات أو الأدوار المسندة إلى الجهات المعنية بالإسكان على الصعيد المحلي. ومن ناحية أخرى، يشير مصطلح "الالتزامات" إلى ما هو مطلوب من أجل الامتثال إلى الحق في السكن اللائق.

فترة ولايتها، بغرض النظر في الكيفية التي يمكن بها إشراك جميع مستويات الحكومات بشكل كامل في إعمال الحق في السكن اللائق، في سياق الاتجاهات السائدة والنظم المحلية المتنوعة.

ثانياً- الإطار الدولي لحقوق الإنسان

٩- تمتد الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان لتشمل جميع مستويات الحكومات وجميع ممارسات السلطات العامة. إذ أن "جميع فروع الحكومة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وغيرها من السلطات العامة أو الحكومية، على أي مستوى من المستويات - الوطنية أو الإقليمية أو المحلية - هي ذات وضع يستتبع مسؤولية الدولة الطرف"^(٤). وتعرب عن ذلك المفهوم، في سياق الحكم الاتحادي للدول، المادة ٢٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة ٥٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللتان تنصان على أنه: "تنطبق أحكام [...] العهد دون أي قيد أو استثناء على جميع الوحدات التي تتشكل منها الدول الاتحادية".

١٠- ويعد تخصيص المسؤوليات المتعلقة بإعمال الحق في السكن اللائق على الصعيد المحلي من اختصاص الدول الأطراف، لكن يجب أن يتفق التخصيص مع واجب كفالة الامتثال إلى الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان^(٥). وأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أنه يتوقع "أن تأخذ كافة السلطات الإدارية في الاعتبار مقتضيات العهد لدى اتخاذ قراراتها"^(٦). وعليه يجب أن تمثل المجموعة الواسعة النطاق من القرارات التي تتخذ على الصعيد المحلي بشأن سياسات وبرامج الإسكان إلى معايير حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك وضع الميزانيات والتخطيط وتقسيم المناطق وتوزيع المنافع وتخصيص الوحدات السكنية التي تمول من الميزانية العامة، وتوفير الخدمات الأساسية أو تنظيمها، وتقديم إعانات الإيجار، وأية قرارات أخرى ذات صلة بالحصول على سكن لائق. ومن الضروري في معظم الحالات وضع استراتيجية وطنية للإسكان بالتنسيق بين السلطات الإقليمية والمحلية بغية التوفيق بين السياسات ذات الصلة والالتزامات المنصوص عليها في العهد^(٧). وبالإضافة إلى ذلك، توضح لجنة حقوق الطفل أنه يجب على الدول الأطراف أيضاً التأكد من أن السلطات المحلية "تملك بالفعل الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد اللازمة لتفي بمسؤولياتها بفعالية"^(٨).

(٤) الفقرة ٤ من التعليق العام رقم ٣١ (٢٠٠٤) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

(٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٩ (١٩٩٨) بشأن التطبيق المحلي للعهد، الفقرة ٩.

(٧) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٤ (١٩٩١) بشأن الحق في السكن اللائق، الفقرة ١٢.

(٨) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٥ (٢٠٠٣) بشأن التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، الفقرة ٤١.

ثالثاً- مسؤوليات الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى فيما يتعلق بالحقوق في السكن اللائق

١١- تتفاوت ممارسات الدول بقدر كبير فيما يتعلق بكيفية توزيع المسؤوليات المتعلقة بالإسكان والبرامج ذات الصلة به على المستويات المختلفة للحكومات. ومن الجلي أن الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى تتحمل عادة مسؤوليات حاسمة فيما يتصل بإعمال الحق في السكن اللائق في إطار مجموعة من السياقات والتجارب المحلية. وعلى غرار ما أشار إليه موئل الأمم المتحدة، تتطلب الاستراتيجيات الوطنية للإسكان التنفيذ على الصعيد المحلي، وتحتاج إلى استعراض القوانين والأنظمة، وإلى آليات تخطيط وتمويل وصياغة، وإلى حشد قدرات الأطراف المعنية واعتماد استراتيجيات محلية للإسكان، بالاستفادة من قدرات الابتكار والخبرات المحلية^(٩).

١٢- ويتضح من السياقات العامة أنه غالباً ما تمارس الحكومات على المستوى الوطني مسؤوليات معينة على نحو أفضل من غيرها، بينما تنحو مسؤوليات أخرى إلى أن تناسب الحكومات المحلية أكثر من غيرها. وتكون الحكومات على المستوى الوطني في وضع يمكنها من كفالة التوزيع العادل للموارد بشكل أفضل، بحيث لا تُترك المناطق ذات الموارد الأقل والاحتياجات الأكثر لتحمل مسؤولياتها الخاصة ببساطة. وتملك الحكومات على المستوى الوطني عادة قدرة أكبر على تطوير معايير وطنية وإنفاذها من أجل رصد البرامج والنتائج في المناطق والمحليات المختلفة ومقارنتها، وتمويل برامج الإسكان وتنظيم الرهون والائتمانات العقارية، وتوفير التمويل لإعانات السكن وبرامج دعم الدخل، والإشراف على الضرائب وتخصيص الموارد. وقد تحاول الحكومات الوطنية أيضاً التأثير بدرجات متفاوتة على السياسات الحكومية على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى من خلال منح الحوافز وهيئة الظروف ومنح الأولويات، أو كفالة تحقيق النتائج المطلوبة المرتبطة بتوفير التمويل للبرامج التي تدار محلياً^(١٠).

(٩) وثيقة موئل الأمم المتحدة بشأن إطار استراتيجية الإسكان العالمية. متاحة على الموقع الشبكي:

www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SHS/pdf/Workshop-Social-Inclusion_UN-Habitat.pdf، الفقرة ٥١.

(١٠) انظر، على سبيل المثال، الرد على الاستبيان (انظر الحاشية ٢ أعلاه) المقدم من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في باراغواي (ديوان أمين المظالم في باراغواي)، حيث تدار البرامج الوطنية من خلال تسعة مكاتب إقليمية في شراكة مع حكومات البلديات والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، من أجل تحديد الفئات الأكثر ضعفاً واتخاذ الإجراءات المناسبة. ويوضح الرد على الاستبيان المقدم من لجنة حقوق الإنسان في رواندا أن الحكومة تضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالإسكان على المستوى الوطني، ثم تنفذ تلك الاستراتيجيات والسياسات على مستوى المناطق والقطاعات وفقاً لشروط عقود الأداء. وتتسم الحكومات المحلية بالمرونة اللازمة لتطوير شراكات مع المانحين الدوليين، ومع المنظمات المجتمعية كذلك، من أجل بناء مساكن للفقراء والناجين من عمليات الإبادة الجماعية وكبار السن، والفئات الضعيفة الأخرى.

١٣- ومن جهة أخرى تنحو الحكومات المحلية إلى أن تسند المسؤوليات عن توفير الخدمات وإدارة مرافقها، مثل خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها من البنى التحتية الأخرى؛ والتخطيط لاستخدام الأراضي وتقسيم المناطق وتنميتها، فيما يتصل بعمليات الإخلاء والتهجير وإعادة التوطين؛ وتنفيذ برامج لترقية الأحياء العشوائية والمساكن غير اللائقة؛ وإنفاذ معايير الخدمات الصحية ومعايير السلامة والمعايير البيئية ومعايير البناء والتشييد؛ وتوفير المأوى في حالات الطوارئ المحلية؛ ووضع سياسات للحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها أو تنفيذ تلك السياسات؛ وتنظيم استخدام المساحات العامة. وحتى في حالات تصميم البرامج وتمويلها كلياً أو جزئياً من قبل الحكومات المركزية، فإن السلطات المحلية هي التي تقرر أين سيتم بناء المساكن أو ترقيتها، وتحديد من ستخصص له وحدة سكنية أو يحصل على مزايا اجتماعية أو على إعانة سكن، وفقاً للمعايير المقررة.

١٤- وفي الدول الوحيدة تتحمل الحكومات المركزية بصفة عامة المسؤولية الرئيسية عن التخطيط والبرمجة والتنظيم والتمويل فيما يتعلق بالإسكان. وتدار على الصعيد الوطني أيضاً برامج التمويل العقاري وإعانات الإسكان، وبرامج التحويلات النقدية، وغيرها من تدابير معالجة نقص المساكن وسط الفئات الضعيفة. بيد أن تطبيق تلك البرامج يعتمد على التنفيذ المحلي، مما يسمح للمناطق والبلديات/المقاطعات أو المدن بممارسة درجات متفاوتة من الاستقلال الإداري.

١٥- و في إطار النظم الاتحادية، من جهة أخرى، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بإعمال الحق في السكن في جميع جوانبه، في سياق الاستقلال الإداري، الحكومات المحلية أو ذات المستويات دون الوطنية الأخرى، في أغلب الأحيان. وقد ينحصر دور الحكومات على المستوى الوطني في مجال القيادة والتنسيق في تلك الحالات^(١١). فقد حولت ألمانيا المسؤولية الكاملة عن الإسكان إلى الولايات، على سبيل المثال. وتعتقد الحكومة اجتماعاً سنوياً على المستوى الوطني للولايات، وتلتقي فيه أطراف فاعلة رئيسية بغرض التنسيق على الصعيد الوطني.

١٦- ويندر أن يكون توزيع المسؤوليات على الحكومات دون الوطنية والمحلية ثابتاً على وتيرة واحدة. إذ أن الهياكل الحكومية على اختلاف مستوياتها، والوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى، لا تكف عن تكييف علاقاتها المتبادلة من أجل التصدي للتحديات الجديدة أو تعزيز فعالية البرامج والسياسات. ومع أن المسؤوليات قد يعاد تخصيصها في أي من الاتجاهين - من المركز إلى المستوى المحلي أو من المستوى المحلي إلى الحكومة المركزية - فإن الاتجاه العام السائد منذ مطلع تسعينات القرن الماضي هو الميل إلى اللامركزية.

(١١) انظر رد ألمانيا على الاستبيان (الحاشية ٢ أعلاه).

١٧- وهناك من يدعو إلى اللامركزية - أي نقل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بالوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى الحكومات الوسيطة والمحلية - باعتبارها وسيلة لتعزيز الديمقراطية التشاركية والشفافية. وتستند الدعوة إلى ذلك بصفة عامة إلى مبدأ "التبعية"، الذي يشدد على ضرورة أن تمارس المسؤوليات العامة السلطات المنتخبة ذات الموقع الأقرب إلى عامة الجمهور^(١٢). وهناك من يربط اللامركزية في كثير من الأحيان بالخصخصة وتحرير السوق، لكن ليس من الضروري أن تكون هذه الظواهر مرتبطة باللامركزية، بل إنها قد تتعارض في واقع الأمر مع مبدأ الديمقراطية الذي يروّج له باعتباره الفائدة الأساسية التي تأتي منها.

١٨- وقد حدّدت ثلاثة أنواع من اللامركزية بشكل عام: (أ) اللامركزية السياسية التي تنقل النفوذ أو سلطة بعيداً عن الحكومة المركزية؛ و(ب) اللامركزية المالية التي تحيل الموارد المالية إلى المزيد من الهياكل الحكومية المحلية؛ و(ج) اللامركزية الإدارية التي تنقل إدارة البرامج والسياسات إلى المزيد من الهيئات المحلية. وهناك اتفاق عام على ضرورة أن تتزامن جميع الأشكال الثلاثة من اللامركزية من أجل النجاح في تحقيق النتائج المقررة، وذلك بالانتقال عموماً من مرحلة نقل السلطة السياسية عبر مرحلة نقل الموارد إلى مرحلة نقل الإدارة^(١٣).

١٩- وقد حظيت اللامركزية بتشجيع قوي في مجال الإسكان. وأكد جدول أعمال المؤئل، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني)، في اسطنبول في عام ١٩٩٦، أنه ينبغي أن "تسعى الحكومات إلى تطبيق اللامركزية في سياسات وإدارة المأوى وجعلها على المستويات دون الوطنية والمحلية داخل الإطار الوطني، متى كان ذلك ممكناً ومناسباً"^(١٤). ويحتج أنصار اللامركزية في البرامج المتعلقة بالإسكان بأنها تتيح إمكانية المشاركة المحلية في إدارة مشاريع الإسكان وصنع القرار ذات الصلة وتجنب البيروقراطية المفرطة، وتتيح فرصة التوعية بالاحتياجات المحلية، والاستفادة من القدرات المحلية، وتعزيز الشفافية والرقابة على الصعيد المحلي، وتسمح أيضاً بتوسيع فرص البرمجة الخلاقة والمبتكرة.

٢٠- غير أن التجارب اختلطت فيما يتعلق باللامركزية في مجال حقوق الإنسان والحق في السكن اللائق. وعلى نحو ما لاحظ بول لدبرغ "لم تنل مسألة حقوق الإنسان ما تستحق من اهتمام في المناقشات الجارية بشأن اللامركزية"^(١٥). ويلاحظ بوضوح غياب التزامات حقوق الإنسان أو الحق في السكن اللائق حتى من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وإتاحة

(١٢) مؤئل الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للجميع (٢٠٠٩). متاح على الموقع الشبكي: <http://unhabitat.org/publications-listing/international-guidelines-on-decentralization-and-access-to-basic-services-for-all/>

(١٣) المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، قاعدة محلية: اللامركزية وحقوق الإنسان (فيسوا، سويسرا، ٢٠٠٢).

(١٤) A/CONF/165.14، الفرع ثانياً، الفقرة ٦٦.

(١٥) انظر: Paul Lundberg, *Decentralized Governance and a Human Rights-based Approach to Development*, (United Nations Development Programme, 2004), p. 1. متاح على الموقع الشبكي: www.un.org.kg/index2.php?option=com_resource&task=show_file&id=3769

إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للجميع^(١٦) والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي^(١٧). وانصب تركيز المبادرات المتعلقة باللامركزية والحكم المحلي المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي^(١٨) ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية^(١٩) ومن كالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٢٠)، وكذلك من الرابطات والحكومات المحلية^(٢١)، على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والحقوق التشاركية المرتبطة باللامركزية. لكنها مع ذلك تجاهلت إلى حد كبير مسألة كيفية إحالة التزامات الدول المتعلقة بالحقوق في السكن اللائق في مجال حقوق الإنسان إلى الحكومات المحلية التي أخذت على عاتقها مسؤوليات رئيسية فيما يتعلق بالبرامج والسياسات.

رابعاً- التحديات التي تواجه أعمال الحق في السكن اللائق من قبل الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى

٢١- حددت المقررة الخاصة عدداً من التحديات المشتركة الماثلة على المستوى المحلي فيما يتعلق بإعمال الحق في السكن اللائق، وهي:

(أ) عدم كفاية الموارد: تمثل ندرة الموارد المالية، أو القدرة المحدودة على الاستفادة من مصادر التمويل الأخرى إلى جانب مخصصات الميزانية الوطنية، القضية الرئيسية التي تشغل بال السلطات المحلية فيما يتعلق بإعمال الحق في السكن اللائق. ومع أن المسؤولية عن السكن قد وضعت في أيدي الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية المحلية الأخرى، فإن الموارد اللازمة لتلبية التزاماتها في هذا المجال لا تتدفق على نحو متناسب. وعلاوة على ذلك، لا يتسم التمويل المقدم من الحكومات الوطنية للبرامج المحلية، في كثير من الأحيان، بالقدرة على الاستجابة لتغير الاحتياجات أو حالات الأزمات على المستوى المحلي. وقد يؤدي نقص الموارد

(١٦) انظر الحاشية ١٢ أعلاه.

(١٧) الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي (١٩٨٥) والبروتوكول الإضافي الملحق به (٢٠٠٩). متاح على الموقعين الشبكيين: www.ccre.org/en/papiers/index_chart و <http://conventions.coe.int/treaty/en/treaties/html/207.htm> على التوالي.

(١٨) انظر - Annalisa Fedelino and Teresa Ter-Minassian, *Making Fiscal Decentralization Work: Cross-Country Experiences* (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2010).

(١٩) انظر: Inter-American Development Bank, *Evaluation of the IDB's Non-Sovereign Operations with Sub-National Entities: 2007-2010* (Washington, D.C., 2012).

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل المستخدمين لقياس الحكم المحلي (مركز أوسلو لشؤون الحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨).

(٢١) انظر موئل الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للجميع (انظر الملاحظة ١٢ أعلاه) والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي (انظر الملاحظة ١٧ أعلاه).

إلى أن تتخذ الحكومات دون الوطنية قرارات تؤثر سلباً على إعمال الحق في السكن اللائق. وعلى سبيل المثال، ليس من غير المألوف استخدام الأراضي أو العقارات المتاحة على مستوى البلديات كأصول لتطوير مشاريع عقارية مختلفة عوضاً عن توفير السكن اللائق.

(ب) عدم كفاية المعارف والقدرات فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق وحقوق الإنسان ذات الصلة: كثيراً ما يكون المسؤولون الحكوميون على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى غير ملمين بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالسكن اللائق، وربما يفتقرون في بعض الأحيان إلى أي إطار مؤسسي أو تشريعي للمساءلة بشأن القرارات التي يتخذونها. وقد يفتقرون أيضاً إلى القدرات المؤسسية والفنية لإدارة البرامج بكفاءة أو التعامل مع الفساد أو تنظيم المضاربات على الأراضي أو كفالة استدامة الممارسات أو صيانة وإصلاح البنيات التحتية.

(ج) تداخل عناصر المجموعة المتشابكة للمسؤوليات غير الواضحة والمتضاربة: في كثير من الأحيان، تتسم البلدان التي يتزايد نمو سكانها في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بمعدلات سريعة، بوجود شبكة معقدة من المسؤوليات المتداخلة والمتضاربة في ما بين السلطات الحكومية ذات المستويات المختلفة وبين سلطات الحكومات المحلية. ويكون من الصعب جداً ضمان المساءلة عن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان في ظل عدم وضوح تخصيص المسؤوليات في ما بين المستويات المختلفة للسلطات الحكومية. وفي كثير من الحالات تنشأ توترات بين الحكومات على المستويات الوطنية والمحلية ودون الوطنية الأخرى فيما يتعلق بالأولويات. ويجد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساكن أنفسهم في وسط الساحة دون أن تتحمل المسؤولية عنهم أية سلطات حكومية على أي مستوى. وفي بعض حالات أخرى، يؤدي عدم الوضوح أو وجود طبقات متعددة من مستويات المسؤولية إلى حدوث فراغ في السلطة، وقد يشكل تربة خصبة لإساءة استعمال السلطة.

(د) النزعة الحمائية والتمييز: قد تنحو المجتمعات المحلية التي تحدد هويتها من منطلقات محلية إلى استبعاد "الغرباء" مثل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والأقليات العرقية أو الدينية أو غيرها من الأقليات الأخرى. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى قيام حواجز تمييزية فيما يتعلق بالحصول على السكن اللائق والبرامج ذات الصلة والحفاظ على تلك المكتسبات. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً، على المستوى المحلي، إلى اتخاذ بعض الفئات بمثابة كبش فداء، وإلى المزيد من وصم من لا يملكون مساكن وتعرضهم للتمييز في المناطق التي تنحو فيها المجتمعات المحلية إلى اكتساب هوية متجانسة وتتكاثر لتطرد الطوائف المحرومة من وسطها^(٢٢).

(٢٢) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر تقرير المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان (A/66/265) وتقرير المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (A/HRC/21/42).

٢٢- وقد تبدو التحديات المشتركة التي تواجه الحكومات المحلية أو مقدمي خدمات الإسكان، لمن يراها من خلال منظور حقوق الإنسان، بمثابة حواجز أمام إعمال الحقوق، وبخاصة من وجهة نظر الأشخاص الذين يوضع حقهم في السكن على المحك. وينحو الأشخاص الذين يتأثرون بالتحديات المحددة بشكل غير متناسب إلى أن يكونوا أشد الفئات تهميشاً، وأن يصبح حقهم في السكن أشد عرضة للمخاطر. ويشكلون الفئات الأشد معاناة حينما تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة أو الموارد وحينما لا توجد مساءلة عن حقوق الإنسان على الصعيد المحلي وحينما تتبّع الحكومات المحلية سياسات حمائية وإقصائية، وهم أيضاً الذين يواجهون في أغلب الأحيان المجموعة الأكثر تعقيداً من القرارات والسلطات الحكومية، ولا يتاح لهم سوى أقل قدر من المعلومات.

٢٣- وتوضح أحوال سكان الأحياء غير الرسمية في مدن كثيرة في مختلف أرجاء العالم الكيفية التي يؤثر بها توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات السلطات الحكومية في حياة الشعوب. وعلى سبيل المثال، بحثت دراسة حديثة في أحوال سكان مستوطنة موكورو في نيروبي فوجدتهم يعيشون في أكواخ بلا نوافذ وتفتقر إلى خدمات الصرف الصحي والمياه وعلى أرض مملوكة للقطاع الخاص؛ ووجدتهم غير قادرين على تحديد ملكية الأرض من خلال أجهزة الحكومات المحلية ويفتقرون من ثم إلى أمن الحيازة، ولا يستطيعون لذلك تقديم طلبات للحصول على الخدمات الأساسية للمياه والصرف الصحي والكهرباء. وحيث أن الدستور الكيني يقر الآن "الحق في الحصول على السكن الذي يسهل الوصول إليه والسكن اللائق والحصول على مستوى معقول من خدمات الصرف الصحي"، فإن التحدي الماثل أمام السكان هو كيفية المطالبة بحقوقهم في إطار شبكة معقدة من القنوات التنظيمية والقرارات المطبقة من قبل طائفة واسعة من الهيئات الحكومية^(٢٣).

٢٤- ويواجه الأشخاص المتشردون مصاعب مماثلة. وتتمثل معالجة عدد متزايد من المدن لظاهرة التشرد، وبخاصة في البلدان الغنية، بتجريم أفعال مثل الجلوس والاستلقاء أو النوم في الأماكن العامة، أو عن طريق تجريم الأشخاص الذين يساعدون في إطعام المتشردين^(٢٤). ويتطلب التصدي لذلك التمييز في الولايات المتحدة مثلاً، الطعن في أحكام مجموعة متنوعة من

(٢٣) انظر: Jane Weru et al, "Confronting Complexity: Using Action Research to Build Voice, Accountability and Justice in Nairobi's Mukuru Settlement", World Bank Legal Review (forthcoming).

(٢٤) انظر: National Law Center on Homelessness & Poverty, *No Safe Place: The Criminalization of Homelessness in U.S. Cities* (2014), p. 8 https://stateinnovation.org/uploads/asset/asset_file/2261/2014_No_Safe_Place_The_Criminalization_of_Homelessness_in_US_Cities.pdf.

القوانين والسياسات على مستويات متعددة من السلطات الحكومية، تتراوح بين القانون الدستوري والتشريعات المتعلقة بالإسكان، وصولاً إلى اللوائح والمراسيم المحلية^(٢٥).

٢٥- وبشكل عدم إدراج الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأولويات التي تروج لها الجهات المانحة ووكالات التنمية الدولية في سياق اللامركزية تحدياً آخر لإعمال الحق في السكن اللائق. ومن أمثلة ذلك أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات مانحة أخرى^(٢٦)، كانت تروج بنشاط للامركزية في إندونيسيا في مطلع هذا القرن، دون إيلاء اهتمام كاف لحقوق الإنسان.

٢٦- وعلى غرار ما أشارت إليه المقررة الخاصة السابق المعنية بالسكن اللائق في تقريرها عن بعثتها إلى إندونيسيا (A/HRC/25/54/Add.1)، أدت اللامركزية إلى نقل كثير من السلطات بشكل جزئي إلى المحافظات والمقاطعات والبلديات. بيد أن اللامركزية في مجالي التخطيط وإدارة الأراضي لم تكن مدعومة بالقدرات المؤسسية والموارد أو الأدوات التنظيمية اللازمة، في ما يبدو (الفقرات ١٠-١١). وحددت المقررة الخاصة خلال مهمتها عقبات كثيرة ماثلة أمام إعمال الحق في السكن اللائق، باعتبارها عقبات مرتبطة بتطبيق اللامركزية دون الاستئذان على النحو الملئم بحقوق الإنسان، ومن أمثلتها "تجزئة البرامج بين الوكالات المختلفة وعدم كفاءة آليات التنسيق القائمة" (الفقرة ٢٥)، ومحدودية قدرة الحكومات المحلية على توفير سكن بديل للأشخاص الذين يتم إخلاؤهم من منازلهم (الفقرة ٥١).

خامساً- المساواة على الصعيد الدولي

٢٧- تجري الآليات والإجراءات الدولية لحقوق الإنسان حواراتها مع الحكومة الوطنية بشكل رئيسي. وأدى ذلك بصفة عامة إلى عدم الاهتمام بقدر كاف بالمسؤوليات الحاسمة التي تتحملها الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية تجاه الإسكان، فيما عدا بعض الاستثناءات المشار إليها أدناه. وترى المقررة الخاصة، في إطار الحوار القائم بين الدول الأطراف وآلية رصد هيئات المعاهدات، أن هناك مجال لتعزيز الاشتغال بتلك المسؤوليات بقدر كبير.

ألف- آليات الرصد التابعة لهيئات المعاهدات

٢٨- شجع الأمين العام الدول، في عام ٢٠٠٩، على تقديم معلومات عن "مشاركة الإدارات والمؤسسات والموظفين على مستويات الحكم الوطني والإقليمي والمحلي، وكذلك على

(٢٥) الرد المشترك على الاستبيان المقدم من المركز الوطني المعني بالتشرد والفقر وجامعة كولومبيا والتحالف الوطني المعني بالرعاية الصحية (انظر الحاشية ٢ أعلاه) ص ٤.

(٢٦) انظر: Christopher Silver, "Do the donors have it right? Decentralization and changing local governance in Indonesia", in *Globalization and Urban Development*, Harry W. Richardson and Chang-Hee Christine Bae, eds. (Berlin, Springer, 2005).

مستوى الاتحاد والمقاطعات، عند الاقتضاء^(٢٧). وتتطلب بعض المبادئ التوجيهية لهيئات المعاهدات فيما يتعلق بتقديم التقارير، أن تقدم الدول معلومات عن دور وأنشطة المجالس أو السلطات على المستوى دون الوطني ومستويات المناطق والمحافظات أو البلديات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها^(٢٨).

٢٩- ووضعت الدول المتقدمة النمو إجراءات داخلية في ذلك الصدد، بغرض إشراك الحكومات على المستوى دون الوطني في إعداد التقارير الدورية عن حقوق السكن والمسائل ذات الصلة. وفي بعض الحالات، قدمت الحكومات المحلية مذكرات خطية بصورة مباشرة إلى هيئات المعاهدات^(٢٩). وأدت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً دوراً متزايد الأهمية في مجال الاستعراضات الدورية، من خلال أداء دور حافز لتحسين مشاركة الحكومات على المستوى دون الوطني في عمليات الاستعراض. وحظيت بالترحيب المشاركة المباشرة من ممثلين للهيئات دون الوطنية في الاستعراضات الدورية. بيد أن التجربة العامة للحكومات على المستوى دون الوطني في مجال استعراض المعاهدات قد لا تتعدى المشاركة غير المباشرة أو عن بعد. ومع أن تلك الحكومات قد تكون مطالبة بأن تقدم إلى الحكومات الوطنية معلومات لإعداد التقارير، فهي لا تتلقى في أحيان كثيرة سوى القليل من المراجع المباشرة بشأن التدابير الإيجابية التي تتخذها؛ وقد لا تتلقى معلومات عن الشواغل والتوصيات فيما يتعلق بمجالات مسؤوليتها عند اكتمال عملية الاستعراض. وأشار أحد المشاركين في مشاوره خبراء إلى أنه: "كلما أوغل مستوى الحكومة في السمة المحلية، كلما بعدت مسافتها عن جنيف".

٣٠- وعلى الرغم من أن تركيز الملاحظات الختامية لا يزال منصباً بصفة رئيسية على الحكومات ذات المستوى الوطني، فقد حددت هيئات المعاهدات مشاكل متكررة بشأن أعمال الحق في السكن اللائق على المستويات دون الوطنية. وحددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلاً عدداً من الشواغل ذات الصلة بالحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية والمحلية الأخرى، من قبيل: التمييز ضد المهاجرين والأقليات؛ وفشل مقدمي خدمات السكن الاجتماعي على مستوى البلديات في توفير السكن المناسب للفئات المهمشة أو عدم قدرتها على توفيره؛ ومصادرة سلطات البلديات للأراضي التي لا تمتثل إلى المعايير القانونية الدولية المتعلقة بالتهجير والإخلاء القسري؛ وضرورة تقديم تمويل منسق من

(٢٧) تجميع المبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (HRI/GEN/2/Rev.6)، الفقرة ٤٥ (ب).

(٢٨) انظر على سبيل المثال الوثيقة: مبادئ توجيهية بشأن الوثيقة الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها بموجب الفقرة ١ من المادة ٣٥ من الاتفاقية (CRPD/C/2/3).

(٢٩) انظر مثلاً: Peace & Justice Commission submission of 29 September 2009، متاح على الموقع الشبكي: www.ci.berkeley.ca.us/uploadedFiles/Clerk/Level_3_-_City_Council/2009/09Sep/2009-09-29_Item_19_United_Nations_Treaty_Reports.pdf (accessed 14 November 2014) and California Assembly Concurrent Resolution 129, available from <http://legiscan.com/CA/text/ACR129/id/60418>

الحكومات الوطنية إلى الحكومات المحلية لأغراض السكن اللائق؛ وضرورة إدراج الحق في السكن اللائق في القوانين على الصعيد دون الوطني وكفالة أن يكون إعماله ملزماً قانوناً^(٣٠).

٣١- وقد أقرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري التدابير الإيجابية المتخذة بغرض وضع استراتيجيات للإسكان على المستوى المحلي على نحو يعزز إدماج الأقليات العرقية والاثنية^(٣١). وأعربت اللجنة عن القلق لأنه على الرغم من الجهود المبذولة على المستوى الوطني تأييداً للإسكان المدعوم على المستوى المحلي، ظلت استقلالية البلديات "عقبة رئيسية" في طريق كفالة عدم التمييز في الحصول على السكن الاجتماعي، مما أثار المخاوف في عدد من الحالات من أن يحدث تمييز ضد المهاجرين والأقليات العرقية والأشخاص ذوي الأصول الأجنبية وطائفة الروما^(٣٢).

٣٢- وقد تناولت هيئات المعاهدات أيضاً مسؤوليات الحكومات على المستوى دون الوطني فيما يتعلق بإجراءات الشكاوى. ومثال ذلك دعوى ليليانا أسينوفا نايدينوفا وآخرين ضد بلغاريا (CCPR/C/106/D/2073/2011)، وطعن طائفة الروما في تدابير الإخلاء القسري التي بدأتها مقاطعة فرويدانا الفرعية في بلدية مدينة صوفيا الكبرى، حيث اتخذت إجراءات بشكل مستقل عن الحكومة الوطنية. ولم تنجح الطائفة في نقض الإخلاء عبر القنوات المحلية، حيث قررت محكمة مدينة صوفيا أن الإخلاء قانوني وأيدت المحكمة الإدارية العليا ذلك القرار. وطلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان اتخاذ تدابير مؤقتة لوقف المدينة من الشروع في عملية الإخلاء، وخلصت، بعد النظر في البلاغ موضوع الدعوى، إلى أن الدولة الطرف ستنتهك حقوق المستأنفين وفقاً لأحكام المادة ١٧ من العهد إذا باشرت عملية الإخلاء دون توفير مساكن بديلة للطائفة المعنية. واستغلت الحكومة الوطنية قرار اللجنة لممارسة الضغط على بلدية صوفيا كي تمتنع عن تنفيذ الإخلاء. وبعد انقضاء عامين على صدور قرار اللجنة لا يزال الأمر قضائي الدائم قائماً والطائفة تناقش سلطات البلدية بشأن توفير سكن بديل.

٣٣- وتناولت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أيضاً حالات تتعلق بالسكن، تشكل بعض الحكومات على المستوى دون الوطني أطرافاً فيها. وادّعت امرأة من الشعوب الأصلية، في دعوى كيل ضد كندا (CEDAW/C/51/D/19/2008)، أن ملكية مسكنها قد انتزعت منها في سياق حادثة عنف عائلي، نتيجة قرارات اتخذتها سلطات الإسكان المحلية. وقررت اللجنة أن مؤسسة الإسكان في المناطق الشمالية الغربية وسلطة الإسكان المحلية تشكلان سلطات تمثل الدولة الطرف، مشيرة إليهما بهذه الصفة، وخلصت إلى أنه نتيجة لتصرفات سلطة الإسكان المحلية تكون الدولة الطرف قد انتهكت المادة ٢ الفقرتين (د) و(هـ)، والمادة ١٦

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، الوثائق E/C.12/ALB/CO/2-3؛ و E/C.12/CAN/CO/4؛ و E/C.12/CAN/CO/5؛ و E/C.12/TGO/CO/1؛ و E/C.12/ESP/CO/5؛ و E/C.12/NOR/CO/5.

(٣١) انظر الوثيقة CERD/C/USA/CO/6، الفقرة ٩.

(٣٢) انظر الوثيقة CERD/C/CZE/CO/7، الفقرة ١٦، والوثيقة CERD/C/SVK/CO/6-8، الفقرة ١٧.

الفقرة ١ (ح)، مقروءتين بالاقتران مع المادة ١ من الاتفاقية، اللتين تنصان على الحماية من التمييز الذي تمارسه السلطات العامة وعلى المساواة في الحقوق بين الزوجين فيما يتعلق بالملكات^(٣٣).

باء- الاستعراض الدوري الشامل

٣٤- تتناول عملية الاستعراض الدوري الشامل أيضاً مسؤوليات الحكومات على المستوى دون الوطني، وبخاصة البلديات، في مجال إعمال حقوق الإنسان. وتشرك دول كثيرة الحكومات على المستوى دون الوطني في إعداد التقرير الوطني إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وتتضمن تقارير عدد من الدول إلى الاستعراض معلومات عن دور الحكومات على المستوى دون الوطني في مجال الإسكان، ويقر بعضها بالتحديات التي تمثلها المسؤوليات التي تشمل عدة ولايات قضائية فيما يتعلق بالإسكان. ويندر أن تشمل التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل التزامات البلديات والحكومات المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويندر أيضاً أن تشرك الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى في قضايا الإسكان.

جيم- الإجراءات الخاصة

٣٥- تشرك الإجراءات الخاصة الحكومات على المستوى دون الوطني بانتظام في عملها في سياق تنفيذ أنشطة ولاياتها، نظراً لما تملكه تلك الحكومات من فرص متعددة لتنفيذ تلك الأنشطة. ويعقد المقررون الخاصون، مثلاً، في سياق البعثات القطرية الرسمية وزيارات العمل، اجتماعات منتظمة مع السلطات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى من أجل تقييم إعمال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالولاية المعنية بالسكن اللائق، درجت الزيارات الرسمية بشكل منهجي على تبادل الآراء مع مجالس المدن أو مع المسؤولين الآخرين على المستوى دون الوطني. وفي بعض الحالات، شكلت البعثات القطرية معبراً تمكنت المقررة الخاصة من خلاله من الجمع بين مستويات مختلفة من السلطات الحكومية ومن أصحاب المصلحة في مكان واحد. ووجهت التوصيات الواردة في تقارير تلك البعثات في أحيان كثيرة إلى الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى في سياق مسؤولية كل منها.

٣٦- وأوصت المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في تقريرها عن زيارتها الرسمية إلى منغوليا (A/HRC/23/36/Add.2)، الفقرة ٩٧(أ)، بأن تُخصَّص للسلطات المحلية الموارد المناسبة التي تمكنها من توفير الخدمات الأساسية للمتأثرين بالهجرة الداخلية من سكان المناطق الريفية المقيمين في الأحياء العشوائية بالمدن. وبالمثل، أوصت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، في تقريرها عن البعثة

(٣٣) انظر أيضاً الوثيقة CEDAW/C/32/D/2/2003 فيما يختص بالعلاقة بين العنف العائلي وعدم وجود بدائل إسكان مناسبة.

الرسمية إلى اليابان (A/HRC/18/33/Add.3، الفقرة ٦٩(د))، باعتماد قانون شامل بشأن المياه وخدمات الصرف الصحي، وبأن تحدّد فيه المسؤوليات على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك سن أحكام تتعلق بمعايير الجودة والحدود القصوى للتعريف، وأن تُنشأ بموجبه آليات تنظيمية وأخرى للشكاوى.

٣٧- وتخطب التقارير المواضيعية والرسائل - وهما من الأنشطة الأخرى في ولايات المقررين الخاصين - الحكومات على المستوى دون الوطني أيضاً فيما يختص بمسؤولياتها المتعلقة بالسكن. وأولت المقررة الخاصة السابقة المعنية بالسكن اللائق، راكيل رولنيك، في المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن الحيازة لفقراء الحضر، اهتماماً كبيراً لدور الحكومات المحلية في ضمان أمن الحيازة. ويقترح المبدأ التوجيهي رقم ٢، على سبيل المثال، أن تخصص الدول، بما فيها السلطات المعنية، أموال كافية للوزارات والبلديات والحكومات المحلية من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أمن الحيازة (A/HRC/25/54، الفقرة ٥).

٣٨- ويتلقى مكتب المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق بانتظام ادعاءات بأن السلطات على المستوى المحلي ومستوى البلديات والمستويات دون الوطنية الأخرى وثيقة الصلة بالشكاوى المقدمة من الأفراد والطوائف. وتثير تلك البيانات المخاوف بشأن تهديدات وشيكة، بما في ذلك ما يدعى من حدوث عمليات إخلاء وتهجير قسري أو إخلاء قسري على أساس التنمية بدون تطبيق المعايير الدولية المعتمدة؛ وتقييد إمكانية الحصول على السكن، وغير ذلك من الممارسات التمييزية الأخرى، بحق فئات معينة من السكان، تشمل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين، والأقليات العرقية أو الدينية أو غيرها من الأقليات الأخرى؛ وحدوث تغيرات في إعانات السكن وبرامج الرعاية الاجتماعية على نحو يؤثر بشكل مباشر على الفقراء والعاطلين عن العمل وذوي الإعاقة أو النساء. وتشير بعض الشكاوى أيضاً إلى عدم وجود سكن بأسعار معقولة، أو وجود سكن بمواصفات متدنية، وإلى الافتقار إلى الوقود، والحرمان من الخدمات أو عدم كفايتها، بما في ذلك إمدادات المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي^(٣٤).

٣٩- لكن لوحظ في بعض الشكاوى الموجهة ضد السلطات المحلية أن الردود الرسمية الواردة من الدول نادراً ما توضح ما إذا كانت المعلومات تتاح للسلطات المعنية على المستوى المحلي أو دون الوطني، أو تحدّد خطوات وتدابير ملموسة متخذة على تلك المستويات. وشهد عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، صدور نداء عاجل مشترك من المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والمقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، موجه إلى حكومة

(٣٤) انظر مثلاً الدعوى رقم 74 (A/HRC/27/72، COL 5/2014)؛ والدعوى رقم 21 (A/HRC/24/21، NGA 1/2013)؛ والدعوى رقم 80 (p. 80)؛ والدعوى رقم 27 (A/HRC/25/74، PRT 2/2013)؛ والدعوى رقم 44 (A/HRC/19/44، ROU 1/2011)؛ والدعوى رقم 87 (A/HRC/18/51، GBR 2/2011)؛ متاحة على الموقع الشبكي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CommunicationsreportsSP.aspx.

الولايات المتحدة الأمريكية. وركزت الرسالة على القرار الذي اتخذته السلطات في مدينة ديترويت بوقف خدمات المياه عن آلاف الأسر. ولم تشر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ردها على الرسالة إلى ما إذا كانت قد تشاورت مع حاكم ولاية ميشيغان أو عمدة ديترويت بشأن تلك الادعاءات^(٣٥).

سادساً- المساءلة بموجب القوانين المحلية

٤٠- لا شك في أهمية المساءلة الدولية المعززة للحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى، إلا أن الآليات الدولية تستطيع أن تؤدي دوراً تكميلياً فقط للإجراءات وسبل الانتصاف المحلية الفعالة^(٣٦). وقد أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أهمية كفالة سبل الانتصاف المحلية الفعالة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في العهد. وأقرت اللجنة أن طريقة إعمال الحقوق التي ينص عليها العهد من خلال القوانين الوطنية مسألة خاصة بكل دولة طرف على حدة، مشيرة إلى أن "الوسائل المستخدمة في ذلك يجب أن تكون ملائمة، بحيث تسفر عن نتائج تتماشى مع وفاء الدولة الطرف بالتزاماتها كاملة"^(٣٧).

٤١- وحددت طرائق مختلفة تتراوح بين كفالة الحقوق الدستورية من خلال استيفاء المتطلبات التشريعية والإدارية وبين تطبيق استراتيجيات إسكان تقوم على الحقوق، لكفالة نهوض الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى بمسؤولياتها فيما يتعلق بإعمال الحق في السكن اللائق بموجب القوانين المحلية، ضمن الإطار المرن الذي وضعته اللجنة.

٤٢- وتنطوي وسائل الانتصاف القانونية والإدارية في أحيان كثيرة على عناصر هامة لإعمال الحق في السكن اللائق، وهي ذات أهمية خاصة على المستويات المحلية ودون الوطنية التي تنفذ فيها برامج الإسكان وتبدأ عندها عادة مطالبات أصحاب الحقوق المتعلقة باتخاذ قرارات فعالة. ومن المهم بصفة خاصة كفالة أن تكون وسائل الانتصاف الإدارية المتعلقة بالإسكان فعالة وجيدة التوقيت، نظراً إلى أن المصالح الأساسية غالباً ما تكون على المحك.

٤٣- وتكفل دول كثيرة حالياً الحق في السكن اللائق في أحكام الدستور، وتسعى جميع الدول تقريباً أحكاماً دستورية تتعلق بحقوق مثل الحق في عدم التمييز أو الحق في الحياة، من شأنها أن توفر الحماية للعناصر الرئيسية التي يتكون منها الحق في السكن. ومع أن التفاعل بين الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والدول يتركز على الحكومات الوطنية عوضاً عن الحكومات المحلية، فإن العكس هو السائد بصفة عامة في سياق المحاكم المحلية. وتركز مطالبات مختلفة بشأن الحق

(٣٥) انظر الدعوى رقم ٢٠١٤/٩ الولايات المتحدة الأمريكية (A/HRC/28/85).

(٣٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٩ (١٩٩٨) بشأن التطبيق المحلي للعهد، الفقرة ٤.

(٣٧) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

الدستوري في السكن اهتمامها على دور الحكومات على المستوى المحلي أو دون الوطني. وعليه يكون التطبيق الفعال للحقوق الدستورية على المستويات المحلية ودون الوطنية حاسماً فيما يتعلق بتعزيز مساءلة الحكومات عن أعمال الحق في السكن اللائق على تلك المستويات.

٤٤ - وتشمل العوامل التي شجعت المقررة الخاصة تزايد عدد الدعاوى التي تقدم إلى المحاكم المحلية بشأن ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق السكن من قبل الحكومات المحلية ودون الوطنية. وقد أدت تلك الدعاوى إلى نشوء مفهوم جديد للدور ذي الأهمية البالغة الذي يمكن أن تؤديه المحاكم والهيئات الإدارية في مجال البت في الدعاوى وكفالة تنفيذ التزامات الحكومات المحلية ودون الوطنية تجاه أعمال الحق في السكن اللائق. ووفرت التطورات التي طرأت على المستوى المحلي في مجال البت في المطالبات المتعلقة بحقوق السكن، الاستنارة للمعايير الدولية الناشئة في مجال حقوق الإنسان. وفي موازاة ذلك، وردت في الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم المحلية إشارات صريحة إلى المعايير الدولية، مثل المعايير المتعلقة بنطاق ومضمون الحق في السكن اللائق الواردة في التعليق العام رقم ٤ (١٩٩١) بشأن الحق في السكن اللائق، والتعليق العام رقم ٧ (١٩٩٧) بشأن الحق في السكن اللائق: حالات إخلاء المساكن بالإكراه، للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٥ - وكان للسوابق القضائية للمحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا تأثير كبير بشكل خاص. ويكفل دستور جنوب أفريقيا الحق في الحصول على السكن اللائق ويلزم جميع مستويات السلطات الحكومية باتخاذ تدابير تشريعية وغير تشريعية معقولة تكفل الأعمال المطّرد لذلك الحق، في حدود الموارد المتاحة. تناولت دعوى غروتيروم الشهيرة المتعلقة بالحق في السكن اللائق، التزامات حكومة مدينة الكاب الكبير، وهي السلطة البلدية التي واجهت أشد أزمات التشرد والأحياء العشوائية ضراوة في البلد^(٣٨). وكان مقدمو تلك الشكوى يعيشون في ميدان رياضي تحت أغطية بلاستيكية وبدون خدمات. وقالوا في شكواهم إن إهمال ظروفهم اليائسة من قبل سلطات البلدية والمستويات الأخرى للسلطات الحكومية شكل انتهاكاً لحقهم في السكن اللائق.

٤٦ - ويشكل السكن مجالاً لاختصاصات متوازية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات في جنوب أفريقيا، لكن الدستور يطالب الحكومات الوطنية والمحلية بتفويض بعض المسؤوليات إلى سلطات البلديات "إذا كانت سلطات البلديات هي الجهة التي يمكن أن تنفذ تلك المسؤوليات على النحو الأمثل، وتوفرت لديها القدرة على تنفيذها"^(٣٩). وفي ذلك السياق، قررت المحكمة الدستورية أن التدابير المتخذة لأعمال الحق في السكن اللائق يجب أن تكون "معقولة"، أي أنها يجب أن تكون شاملة ومتراصة ومرنة وفعالة؛ وأن تراعي على النحو الواجب

(٣٨) حكومة جمهورية جنوب أفريقيا وآخرون ضد غروتيروم وآخرين (CCT11/00) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الفقرة ٥٨.

(٣٩) المادة ١٥٦(٤) من دستور جنوب أفريقيا.

حالة الفئات الفقيرة والمحرومة؛ وتوظف الموارد المتاحة؛ وتكون خالية من نواقص البيروقراطية أو اللوائح المرهقة؛ وأن تمكّن في نهاية المطاف من إعمال الحق في السكن اللائق. وأكدت المحكمة أيضاً وجوب أن يكون تخصيص المسؤوليات للمستويات المختلفة من السلطات الحكومية التي تملك الموارد المالية والبشرية المناسبة واضحاً، وأن الحكومات المحلية ملزمة بأن تكفل توافر الخدمات بصورة مستدامة^(٤٠). ورأت المحكمة أن برنامج الإسكان لم يمنح الأولوية المناسبة لمن هم في أمس الحاجة إلى السكن.

٤٧- وكان تأثير ذلك القرار كبيراً على بلديات عديدة، وأسفر عن التدابير المعروفة باسم "مخصصات غروتبروم". وطبّق معيار المعقولة في الحالات اللاحقة في جنوب أفريقيا على نحو يستوجب أن توفر البلديات مساكن بديلة لأي شخص يطرد من عقار ذي ملكية عامة أو خاصة^(٤١)، ويكفل إشراك الطوائف المتضررة بفعالية في حل قضايا التخطيط والإسكان^(٤٢)، ويكفل أيضاً أن تكون زيادات الإيجار التي يفرضها ملاك العقارات الخاصة عادلة ومنصفة^(٤٣). وفيما يتعلق بالموارد المتاحة، أقرت المحكمة عدم جواز تهرب الحكومات المحلية من التزاماتها تجاه كفالة الأعمال المطّرد للحق في السكن اللائق ببساطة من خلال الزعم بأنه يتوقف على التمويل المقدم من مستويات سلطات حكومية أخرى، وأنه لا يجوز أن يكون تقسيم المسؤوليات بين الدوائر المختلفة نهائياً أو غير مرن، حيث أن الحكومات المحلية تتمتع بالوضع الأنسب "لمعالجة احتياجات المجتمعات المحلية، وإتاحة إمكانية التخطيط بناءً على ذلك في المستقبل"^(٤٤).

٤٨- وظهرت أيضاً سوابق قضائية هامة تتعلق بتطبيق أحكام بشأن الحق في السكن اللائق على سلطات حكومية على المستوى دون الوطني في الأرجنتين. وتتعلق دعوى حوض ماتانزا/رايشويلو برفع قضية للمطالبة بالحصول على تعويضات عن أضرار، تشمل انتهاكات للحق في السكن، ناجمة عن تلوث الحوض^(٤٥). وقضت المحكمة العليا في الأرجنتين بأن المسؤولية عن كفالة منع الضرر في المستقبل وجبر الضرر البيئي القائم تقع على عاتق المستويات الثلاثة للحكومة، أي الحكومة الوطنية وحكومة المقاطعة وحكومة مدينة بوينس آيرس. وتضمّن

(٤٠) حكومة جمهورية جنوب أفريقيا وآخرون ضد غروتبروم وآخرين (CCT11/00) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الفقرة ٣٩.

(٤١) محتلو الجزء R25 من مزرعة موييلات JR 355 ضد شركة الخيط الذهبي المحدودة وآخرين (CCT 25/11) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٤٢) محتلو الموقع رقم ٥١، شارع أوليفيا، بلدة بيريا والموقع رقم ٩٧، شارع مين جوهانسبرج ضد مدينة جوهانسبرج وآخرين (CCT 24/07) شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٤٣) مافانغو وآخرون ضد شركة آينغوس لايف ستايل العقارية (بي تي واي) المحدودة (CCT 47/11)، آذار/مارس ٢٠١٢.

(٤٤) بلدية مدينة جوهانسبرج الكبرى ضد شركة بلو مون لايت العقارية ٣٩ (بي تي واي) المحدودة وطرف آخر (CCT 37/11)، الفقرات ٤٦ و ٥٤ و ٥٧.

(٤٥) مندوزا بياتريس سيلفا وآخرون ضد دولة الأرجنتين وآخرين، المحكمة العليا في الأرجنتين، ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

قرار المحكمة، الذي صدر بعد عدة جلسات ضمت جميع الأطراف المعنية، تحديد المسؤولية بعناية ووضع إطار زمني لتنفيذ أعمال إعادة التأهيل اللازمة. وأنشأت المحكمة نظاماً للرصد وشكلت فريقاً عاملاً يضم ديوان أمين المظالم الوطني ومنظمات المجتمع المدني، وظل الفريق عاكفاً على القضية إلى حين تحقيق النتائج المرجوة لآلاف الأشخاص المتضررين بصورة مباشرة.

٤٩- وحققت المحكمة الدستورية في كولومبيا أيضاً تقدماً هاماً في هذا المجال. فقد قررت المحكمة، في عام ٢٠٠٤، في أول حكم من نوعه بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المشردين داخلياً، أن الحالة المعروضة عليها "غير دستورية" بسبب النزاع الداخلي^(٤٦). وقضت أيضاً بأن ظروف السكن المتردية للمشردين داخلياً مخالفة للدستور منذ البدء. وأمرت المحكمة الحكومة الوطنية بتنفيذ عدد من التدابير التي شملت وضع خطة إسكان تكفل التزام المؤسسات المحلية بتقديم المخصصات للنازحين على قدم المساواة مع الآخرين^(٤٧). وأمرت المحكمة، في حكم لاحق أصدرته في عام ٢٠٠٦، بأن تشكل سلطات البلديات المعنية أفرقة عاملة لاستعراض سياسات الإسكان في جميع دوائر الاختصاص، وبأن تضع خططاً وبرامج بمشاركة مباشرة من الأشخاص المشردين داخلياً وممثلين للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وأبقت المحكمة الدعوى قيد نظرها وظلت تتلقى تقارير كل ثلاثة أشهر من مختلف مستويات السلطات الحكومية^(٤٨).

٥٠- وفي القاهرة، فرضت المحاكم مؤخراً أعمال الحق في السكن اللائق بغرض الحد من سلطة محافظي المدن التي تمكنهم من الاستيلاء على الأراضي لأغراض "المنفعة العامة"^(٤٩). وحقق تحالف لمنظمات المجتمع المدني بعض النجاح حين احتكم إلى النص الوارد في المادة ٦٧ من الدستور المصري لعام ٢٠١٢ بشأن الحق في السكن، واحتج به في مجالي العمل السياسي والتقاضي. وقد طعنت تلك المنظمات، في دعوى رفعتها مؤخراً، في مرسوم صادر عن محافظ القاهرة يعلن فيه عن مصادرة بعض الأراضي لأغراض التنمية، ونجحت في الحصول على أمر من المحكمة بإلغاء أمر الإخلاء^(٥٠).

٥١- وفي الهند، لا يعتبر الحق في السكن اللائق من الحقوق الأساسية المكفولة في الدستور، لكن المحاكم أقرت حديثاً أن الحق في السكن قابل للتنفيذ في إطار الحق في الحياة. وفي دعوى

(٤٦) المحكمة الدستورية في كولومبيا، القرار رقم T025/04. متاح على الموقع الشبكي: www.corteconstitucional.gov.co/relatoria/2004/t-025-04.htm

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) المحكمة الدستورية في كولومبيا، القرار رقم T-585/06. متاح على الموقع الشبكي: www.corteconstitucional.gov.co/relatoria/2006/t-585-06.htm

(٤٩) القانون رقم ١٩٩٠/١٠ المتعلق بنزع الملكية للمصلحة العامة.

(٥٠) "المحكمة الإدارية توقف محاولة للاستيلاء على رملة بولاك"، مدي مصر، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. متاح على الموقع الشبكي: www.madamasr.com/news/administrative-court-blocks-attempt-seize-ramlet-bulaq

تعود إلى عام ٢٠١٠^(٥١)، رُفعت بعد أن شُردّ مقدمو الشكوى من أراضيهم وهدمت منازلهم، أمرت محكمة دلهي العليا حكومة مدينة دلهي بنقلهم إلى موقع مناسب وتوفير أراضٍ بديلة لهم ومنحهم حقوق ملكيتها^(٥٢).

٥٢- وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لا توجد نصوص حماية دستورية يمكن من خلالها المطالبة بالحق في السكن. بيد أن الأحكام القانونية التي تتطلب أن توفر السلطات المحلية السكن للأشخاص الذين لا مأوى لهم قابلة للتنفيذ في المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيق أحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق المحاكم المحلية في البلد. وعلى سبيل المثال، طعنت امرأة من ذوي الإعاقة، في دعوى ر. ضد مجلس حي إنفيلد في لندن، نيابة عن برنارد، في إجراءات السلطات المحلية، بعد أن حرمت من الحصول على سكن يسهل الوصول إليه برغم أحقيتها فيه بموجب قانون الإسكان، باعتبار أنها تشكل انتهاكاً لحقها في حماية المسكن والحياة العائلية بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية^(٥٣). ورأت المحكمة أن إمكانية الوصول إلى المسكن شيء مهم لأنها تسهل الحياة الأسرية للشاكية وتؤمن لها "السلامة الجسدية والنفسية". ورأت المحكمة أن "حصولها على المسكن الملائم يحفظ كرامتها كإنسان".

٥٣- وعلى الرغم من تلك التطورات الهامة التي شهدتها عدة ولايات قضائية، فشلت المحاكم المحلية في حالات أخرى في تطبيق الأحكام الدستورية وغيرها من أحكام القوانين المحلية الأخرى بحق الحكومات على المستوى دون الوطني، على نحو يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لم تنفذ الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى تدابير تصحيحية منتظمة في الحالات التي أمرت المحاكم بالامتثال فيها إلى الحق في السكن اللائق.

٥٤- وفي بعض الدول لا توفر الضمانات الدستورية للحق في السكن اللائق سوى القليل من الحماية ضد عمليات الإخلاء القسري التي تنفذها الحكومات المحلية. وعلى سبيل المثال، وجهت المقررة الخاصة انتباه حكومة سري لانكا إلى ما يدعى من أن مشروع تحديث الأحياء الحضرية لمدينة كولومبو منح الإذن بطرد عدة آلاف من سكان الأحياء العشوائية. ولم تقدم إلى السكان معلومات كافية بشأن المواقع التي سينقلون إليها والأماكن التي سيعاد توطينهم فيها، أو بمنحون تعويضات مناسبة وفي الوقت الملائم عن فقدان الأراضي أو المباني السكنية أو الأصول

(٥١) سوداما سينغ وآخرون ضد حكومة دلهي وطرف آخر. متاح على الموقع الشبكي: www.hrln.org/Order%20Mukundi%20lal.pdf.

(٥٢) انظر Housing and Land Rights Network, *Reaffirming Justiciability: Judgements on the human right to adequate housing from the High Court of Delhi* (New Delhi, 2013) متاح على الموقع الشبكي: www.hic-sarp.org/documents/Reaffirming_Justiciability_Judgements_on_HRAH_from_High_Court_of_Delhi.pdf.

(٥٣) ر. ضد مجلس حي إنفيلد في لندن، نيابة عن برنارد، محكمة كوينز الإدارية الجزئية (سوليفان ج.)، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

أو الأعمال التجارية الصغيرة. ويدعى إن محاولات السكان المتضررين الذين سعوا إلى الحصول على وسائل انتصاف من خلال المحاكم، على أساس الحق الدستوري في السكن اللائق، لم تكن ناجحة على الدوام. ولم تنفذ تدابير تصحيحية في جميع الحالات التي أمرت فيها المحاكم بذلك^(٥٤).

٥٥- وفي الفلبين، لم تفسر المحاكم الحق الدستوري في السكن اللائق بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان على الدوام. وعلى سبيل المثال، قضت المحاكم في إحدى الدعاوى بأنه لا يوجد التزام دستوري بتوفير فرص لإعادة توطين جماعات النازحين^(٥٥). وفي حالة أخرى، قضت المحكمة بأنه يجوز حرمان أي شخص يثبت أنه "ساكن عشوائي محترف" من أي حق في الحصول على إجراءات وفق الأصول المرعية فيما يتعلق بعمليات الإخلاء^(٥٦).

٥٦- وتعرب المقررة الخاصة عن القلق لأن ضحايا انتهاكات الحق في السكن اللائق التي ترتكبها الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى يحرمان في أحيان كثيرة من الاحتكام إلى القضاء أو الحصول على سبل انتصاف قضائية أو فعالة، حتى في حالة وجود أحكام دستورية.

سابعاً- مبادرات ناشئة بشأن مساءلة الحكومات على المستوى دون الوطني عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسكن

٥٧- مثلما يتزايد انتقال المسؤولية عن إعمال الحقوق المتعلقة بالسكن إلى الحكومات المحلية، تشهد المستويات المحلية أيضاً نشوء هُج ومبادرات جديدة فيما يتعلق بمساءلة الحكومات عن الحق في السكن اللائق. وتنظم الحكومات المحلية شؤونها الخاصة بشكل مستقل عن الحكومات الوطنية وتعمل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى على صياغة نماذج للمساءلة المباشرة عن حقوق الإنسان^(٥٧).

٥٨- وينطوي تطوير الحكومات لهذه النهج المستقلة على المستوى دون الوطني على مزايا كثيرة. فهي التي تتمتع بأفضل موقع للتصدي للتحديات التي يتسم بها إعمال الحق في السكن على

(٥٤) انظر الدعوى رقم ٢١٠٤/١١ سري لانكا (A/HRC/28/85).

(٥٥) غلاي ضد محكمة الاستئناف، الملف رقم ١٢٠١٣٢، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. متاحة على الموقع الشبكي: www.lawphil.net/judjuris/juri1995/dec1995/gr_120132_1995.html.

(٥٦) جمهورية الفلبين ضد ميغاريس، الملف رقم ١٧٠٦١٥-١٦، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩. متاحة على الموقع الشبكي: <http://sc.judiciary.gov.ph/jurisprudence/2009/july2009/170615-16.htm>.

(٥٧) انظر، على سبيل المثال، التقرير المرحلي للجنة الاستشارية عن دور الحكومات المحلية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تعميم منظور حقوق الإنسان في مجالي الإدارة المحلية والخدمات العامة (A/HRC/27/59)، الفقرات ٣٨-٥١ و٥٦-٥٩.

المستوى المحلي وكفالة تمكين السكان وتيسير مشاركتهم في شؤون الحكم المحلي. ويشكل ذلك أساساً جيداً لوضع نُهج تستند إلى حقوق الإنسان تجاه تصريف شؤون الحكم المحلي وإدارة البرنامج.

ألف - المدن وحقوق الإنسان

٥٩ - شهدت السنوات الخمسة عشر الماضية نشوء مفهوم "مدن حقوق الإنسان"، في هيئة مبادرة هامة يشارك فيها رؤساء البلديات والمسؤولون الآخرون في المدن، بجانب المنظمات غير الحكومية المعنية بالشؤون المدنية وحقوق الإنسان والخبراء ومنظمات المجتمع المحلي في مختلف مدن العالم^(٥٨). ويعرّف إعلان غوانغجو بشأن حقوق الإنسان، الذي اعتمد في عام ٢٠١١، مدينة حقوق الإنسان بأنها "عملية تجمع بين المجتمعات المحلية والأنشطة الاجتماعية والسياسية في سياق محلي تؤدي حقوق الإنسان فيه دوراً رئيسياً بوصفها قيماً أساسية ومبادئ توجيهية"^(٥٩). ويعني ذلك أن تعمل الحكومات المحلية والبرلمانات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى سوياً لتحسين نوعية الحياة لجميع السكان بروح من الشراكة القائمة على معايير وأعراف حقوق الإنسان. ويؤكد الإعلان أهمية وضع أساس قانوني لها - مثل صدور مرسوم عن سلطات المدينة، ووضع صك قانوني مثل ميثاق لحقوق الإنسان، وتشكيل منظمات قانونية. ويسلّم مفهوم مدن حقوق الإنسان أيضاً بأن التنفيذ أشد أهمية من وضع السياسات، وأنه يجب إنشاء آليات فعالة للمساءلة بغرض كفالة أن تكون الحكومات مسؤولة عن التزاماتها.

٦٠ - وأطلقت مدينة سيول، في جمهورية كوريا، على نفسها اسم مدينة حقوق الإنسان، بعد أن اعتمدت مرسوماً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها. ونص المرسوم على تأسيس شعبة لحقوق الإنسان تابعة لحكومة المدينة، وعلى وضع سياسات لحقوق الإنسان وتشكيل لجنة لحقوق الإنسان وتأسيس ديوان أمين مظالم معني بحقوق الإنسان، بغرض كفالة الحصول على سبل انتصاف بشأن انتهاكات تلك الحقوق. وأصبح ديوان أمين المظالم مثلاً يحتذى للحكومات المحلية الأخرى في البلد. وفيما يتعلق بالإسكان، اعتمدت سيول تدابير ومبادئ توجيهية، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات الإخلاء القسري، من أجل توفير الحماية لسكانها. وتستند المبادئ التوجيهية المذكورة إلى التعليق العام رقم ٧ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بشأن حالات إخلاء المساكن، وتحظر الإخلاء في فصل الشتاء أو أثناء الليل،

(٥٨) هناك عدد من موثائق مدن حقوق الإنسان، منها: الميثاق الأوروبي بشأن حماية حقوق الإنسان في المدينة (٢٠٠٠)، الذي وقعته أكثر من ٣٥٠ مدينة وبلدة أوروبية، وميثاق مونتريال بشأن الحقوق والمسؤوليات (٢٠٠٦)، وميثاق مدينة المكسيك بشأن الحق في الإقامة في المدينة (٢٠١٠)، وميثاق غوانجو بشأن حقوق الإنسان (٢٠١٢)، وميثاق فيينا (٢٠١٢)، والميثاق/جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان في المدينة (٢٠١١).

(٥٩) المنتدى العالمي للمدن لعام ٢٠١١، "عولمة حقوق الإنسان من الأسفل: تحديات مدن حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين". متاح على الموقع الشبكي: www.uclg-cisdp.org/sites/default/files/Gwangju_Declaration_on_HR_City_final_edited_version_110524.pdf

وتشترط حضور موظف من الخدمة المدنية لرصد أية انتهاكات لحقوق الإنسان عند تنفيذ عملية الإخلاء وتوفير تدابير تصحيحية مناسبة لمن يتم إخلاؤهم، ضمن أشياء أخرى.

٦١- وحذت عدة مدن وبعض المحافظات والدول حذو مبادرات مدن حقوق الإنسان بأن أدمجت الحق في السكن اللائق في مراسيم تتعلق بالحكم المحلي على وجه التحديد. وينبغي النظر إلى تلك التطورات باعتبارها دليلاً على إيجابية اتخاذ نهج يتجه "من المستوى المحلي إلى الصعيد العالمي" لإعمال حقوق الإنسان.

٦٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمدت محافظة بوينس آيرس قانوناً بشأن عدالة الحصول على المأوى (Ley de acceso justo al habitat) يكفل التمتع بالحق في السكن وفي الحصول على مأوى لائقاً وقابلاً للاستدامة، على غرار ما تنص عليه الأحكام الدستورية المحلية والوطنية وأحكام عدة معاهدات دولية لحقوق الإنسان. ويربط القانون بين السياسات العامة للإسكان وبين كيفية مشاركة الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات العقارية. ويقضي باتخاذ خطوات لمعالجة النقص في توفير السكن اللائق للأشخاص الفقراء أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وينشئ آليات لتنظيم المضاربة في الأراضي وضبط أسعارها. ويحدد ماهية الحق في السكن اللائق و"الحق في حياة المدينة" باعتبارهما من المبادئ الأساسية إلى جانب الوظيفة الاجتماعية للأراضي والممتلكات وديمقراطية صنع القرار في المدينة وأهمية التوزيع العادل لعائدات وتكاليف النمو الحضري، بما في ذلك تنمية البنيات التحتية.

٦٣- واعتمدت مقاطعة ماديسون في ولاية ويسكونسن، بالولايات المتحدة الأمريكية، في عام ٢٠١١، قراراً بشأن المدن تعترف فيه بأن السكن حق من حقوق الإنسان. ويقضي القرار بأن تشجع مقاطعة ماديسون الإسكان العادل، ويشير في ذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإلى اتفاقية القضاء على التمييز العنصري ودخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيهما. وبذلك تكون المدن ملزمة بإلغاء السياسات ذات الأثر التمييزي العنصري. ويدعو القرار إلى تقييم الاحتياجات في مجالي السكن ذي التكلفة المعقولة والسكن الذي يسهل الوصول إليه، وإلى وضع استراتيجية إسكان مرنة وتوفير التمويل المناسب لها. وتتسم تلك الأنواع من المبادرات بأهمية خاصة في البلاد التي لم تصدّق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتثير تساؤلات بشأن إمكانية أن تؤكد الحكومات على المستوى دون الوطني مسؤوليتها المباشرة عن تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حتى وإن لم تصدّق الدولة عليها.

٦٤- وتعتبر مبادرات مدن حقوق الإنسان مكملات لمبادرات "الحق في حياة المدينة"، لكن يمكن التمييز بينهما على النحو المحدد في الميثاق العالمي بشأن الحق في حياة المدينة لعام ٢٠٠٥. وعوضاً عن أن تستند تلك المبادرة إلى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان المعمول بها، نشأت عن فكرة أن حرية تشكيل أو إعادة تشكيل مدننا وأنفسنا حق من أئمن حقوق الإنسان الخاصة بنا لكنه حق مهم. وبذلك يكون مشروع الحق في حياة المدينة أكثر

شمولاً من مبادرات مدن حقوق الإنسان، ويشمل قيماً من قبيل إنتاج المسكن/المأوى الاجتماعي والحق في "التنمية الحضرية المستدامة والمنصفة" والحق في الحصول على خدمات نقل وتنقل عامة والحق في الاستفادة من البيئة. وفي ذات الوقت، يتضمن الميثاق العالمي بشأن الحق في حياة المدينة نصاً صريحاً عن الحق في السكن اللائق، يتماشى بصفة عامة مع الصيغة التي وردت في القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن ذلك الحق^(٦٠).

٦٥- وكانت البرازيل رائدة في مجال وضع نظام أساسي للمدن، إذ سنت القانون رقم ١٠-٢٧٥ المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي شكل الأساس لمعالجة مشاكل انعدام التوازن في المناطق الحضرية وإدخال مفهوم الوظيفة الاجتماعية للمدينة والممتلكات. وأتيحت للبلديات وفقاً لذلك النظام الأساسي إمكانات واسعة من أجل وضع أسس نظام حضري قادر على معالجة مشاكل الإقصاء الاجتماعي والفصل المكاني، والتركيز على الإسكان مع الاهتمام أيضاً بمجموعة واسعة من المسائل الاجتماعية والبيئية التي تواجهها المدن. ومع أن تنفيذ النظام الأساسي لم يرتق في جميع الأوقات إلى مستوى التوقعات التي وضع لأجلها في الأصل، إلا أنه أظهر أهمية تحويل نموذج الإصلاح الحضري تجاه منظور محوره الإنسان وتؤدي فيه الحكومات المحلية دوراً مركزياً، ويجمع بين حشد القدرات الاجتماعية والإصلاحات القانونية والتغييرات المؤسسية.

باء- الاحتكام إلى القضاء على المستويات المحلية ودون الوطنية

٦٦- أشارت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان إلى أن حماية حقوق الإنسان تتطلب وجود آليات مستقلة بوصفها وسيلة حيوية لصون تلك الحقوق وإبراز الدور الوقائي للسلطات المحلية بشكل أفضل^(٦١). ومن أمثلة تلك الآليات المحلية مكاتب أمناء مظالم المحلية أو الوطنية؛ ولجان حقوق إنسان على مستوى المدن، على غرار اللجان في البوسنة والهرسك؛ ولجان حقوق الإنسان ذات الاختصاصات التي تخضع لها الحكومات على المستوى دون الوطني؛ والمحلس الشعبية المنتخبة على مستوى البلديات لمعالجة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان^(٦٢).

٦٧- ويتيح إنشاء آليات محلية لحقوق الإنسان وسيلة يمكن من خلالها حماية الحق في السكن اللائق. وعلى سبيل المثال، يتلقى أمين المظالم في البرتغال عدداً متزايداً من الشكاوى المتعلقة بالسكن، ولذلك شجع سلطات البلديات بصورة مباشرة على الكف عن تنفيذ عمليات الإخلاء والهدم، وعلى رصد الأوضاع^(٦٣).

(٦٠) انظر الموقع الشبكي: www.urbanreinventors.net/3/wsf.pdf.

(٦١) انظر التقرير المرحلي للجنة الاستشارية عن دور الحكومات المحلية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تعميم منظور حقوق الإنسان في مجالي الإدارة المحلية والخدمات العامة (A/HRC/27/59)، الفقرة ٤٨.

(٦٢) رد مصر على الاستبيان (انظر الحاشية رقم ٢ أعلاه).

(٦٣) رد أمين المظالم في البرتغال على الاستبيان (انظر الحاشية رقم ٢ أعلاه).

٦٨- ويمكن بصورة مماثلة أيضاً، توظيف الآليات الناشئة الأخرى، مثل عقود الأداء التي تنص على وضع مؤشرات وأهداف اجتماعية واقتصادية يتعين على المسؤولين في البلديات تحقيقها^(٦٤)، لتؤدي دور آلية للمساءلة عن الحق في السكن اللائق على المستوى المحلي.

٦٩- وقررت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في سياق موضوع الإسكان، أن استراتيجيات الإسكان القائمة على حقوق الإنسان تشكل عنصراً بالغ الأهمية في مجال كفالة التمتع بالحق في السكن اللائق على الصعيد الوطني. وتشير المقررة الخاصة إلى أن الاستراتيجيات التي تركز على حقوق الإنسان وتتضمن أهدافاً قابلة للقياس وجداول زمنية وإجراءات لتقديم الشكاوى، وتكون منسقة بشكل ملائم مع الاستراتيجيات الوطنية، تتسم بأهمية مماثلة فيما يتعلق بإعمال الحق في السكن اللائق على الصعيدين الوطني والمحلي.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٠- لا يمكن تحقيق الإنفاذ الفعال للحق في السكن اللائق دون مشاركة استباقية من الحكومات على الصعيدين المحلي ودون الوطني. ومثلما هناك مسؤوليات رئيسية موكلة أو مفوضة للحكومات على الصعيدين المحلي ودون الوطني، كل في مجال اختصاصها المحلي، توجد أيضاً واجبات ملزمة لها في القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق.

٧١- وعلى الرغم من أن التوجه إلى اللامركزية قد يتسق مع كثير من القيم الأساسية المرتبطة بالحق في السكن اللائق، بما في ذلك التمكين على الصعيد المحلي، والمشاركة المجدية، وتعزيز المساءلة والشفافية، لا تكون اللامركزية في صالح إعمال الحق في السكن اللائق على الدوام. ويشكل القرب من أصحاب المصلحة ميزة إيجابية فقط في حالة امتلاك الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى الموارد اللازمة والقدرة الإدارية على أداء المهام الموكلة إليها؛ وكانت مدركة لحقوق الإنسان ولأنها مساءلة عنها ومتجاوبة مع احتياجات أصحاب المصلحة؛ وفي حالة وجود آليات تشاركية مجدية؛ وعدم تعمد دوائر النخبة المحلية تفويض أسس المساءلة الديمقراطية؛ ومعالجة مشكلة الفساد.

٧٢- ولا يتطلب اتخاذ نهج مراعي لحقوق الإنسان تجاه مسائل الحكم المحلي والتبعية الإدارية أن تتركز جميع السلطات في يد الحكومات المحلية، بل يتطلب إدراك أن الحكومات المحلية ذات موقع بيني حاسم في العلاقة بين أصحاب الحقوق وأنظمة الحكم المتعددة العناصر والمستويات. ويجعلها ذلك أطرافاً فاعلة أساسية في مجال إعمال الحق في السكن اللائق داخل إطار النظم المحلية المختلفة. والحكومات

(٦٤) رد لجنة حقوق الإنسان في رواندا على الاستبيان (انظر الحاشية رقم ٢ أعلاه).

المحلية قادرة على إبراز خبرات الفئات المهمشة والفئات الأخرى التي لا تُكفل حقوقها، وعلى إيجاد حلول أيضاً. وهي تشكل نقطة اتصال رئيسية مع المبادرات المجتمعية من أجل إنتاج وترقية المساكن، وتربط تلك المبادرات المجتمعية بمبادرات التمويل والمبادرات الإنمائية ومبادرات حقوق الإنسان على الصعد الإقليمية أو الوطنية أو الدولية الأوسع نطاقاً.

٧٣- ولا تكون مسؤوليات السلطات الحكومية ذات المستويات المختلفة قائمة بذاتها. ونادراً ما تقع ضمن فئات مغلقة على نفسها، وتشمل عادة أنشطة تعاون بين الهياكل الحكومية على اختلاف مستوياتها، بالإضافة إلى التعاون مع جهات عامة أو خاصة أخرى. وتتحكم في تلك المسؤوليات اتفاقات أو مبادرات مشتركة بين تلك السلطات الحكومية، علاوة على علاقاتها مع المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني. وفي الحالات التي توفر فيها الحكومات الوطنية أو المحلية التمويل لمشاريع الإسكان والبرامج ذات الصلة، لا يكون إعمال الحق في السكن اللائق مرتهاً بأي مستوى معين من السلطات الحكومية، بل بالعلاقة القائمة في ما بينها.

٧٤- وتتيح المبادرات المبتكرة فرصاً جديدة للربط بين المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومصاعب السكن المحلية، والعكس أيضاً صحيح. وتؤدي إلى نمو علاقات جديدة وبناءة بين المستويات المحلية للسلطات الحكومية وبين ممثلي المجتمعات المحلية وأصحاب الحقوق.

٧٥- ولابد من تعزيز المعايير الدولية المناسبة للمستويات دون الوطنية من السلطات الحكومية واستمرار تنميتها. ويتيح معيار المعقولية والنهج المبتكرة تجاه تفعيل سبل الانتصاف الهيكلية التي بدرت عن المحاكم المحلية، إطاراً مفيداً للولايات القضائية الأخرى فيما يتعلق بالتعامل مع التزامات الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى بغرض الإعمال المطرد للحق في السكن اللائق دون تمييز.

٧٦- وتمشياً مع الاستنتاجات المذكورة أعلاه، ترغب المقررة الخاصة في تقديم التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تشجع الدول الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية على المشاركة بنشاط في جميع آليات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، بما في ذلك عمليات الاستعراض وإجراءات الشكاوى لهيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة.

(ب) ينبغي، عند معالجة القضايا المتعلقة بالحق في السكن اللائق، أن تمنح الآليات الدولية لحقوق الإنسان مزيداً من الاهتمام للكيفية التي تكون بها المستويات

المختلفة للحكومات ملزمة بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تحدد المرجعيات للشواغل والتوصيات وفقاً لذلك.

(ج) ينبغي أن تحال التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية مع طلبات لتقديم ردود واتخاذ إجراءات متابعة، وتعميم التوصيات على المجتمعات المحلية في شكل سهل المنال.

(د) ينبغي أن تحدد مسؤوليات جميع مستويات الحكومات بشكل واضح وأن تنسق بشكل مشترك مع كفالة استعراضها والإشراف عليها باستمرار وبشكل مستقل، من أجل كفالة ألا يحرم تداخل الاختصاصات المحتاجين من الحصول على الخدمات أو المساكن الضرورية. وينبغي تقديم المساعدة للمحتاجين من أجل كفالة اتساق استجابات الحكومات.

(هـ) ينبغي أن تسترشد أية عمليات لتطبيق اللامركزية فيما يتعلق بالإسكان وأن تستنير بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في السكن اللائق. وينبغي أن تقترن إحالة المسؤولية عن برامج السكن أو البرامج الأخرى في ما بين المستويات المختلفة للحكومات بتوضيح التزامات حقوق الإنسان المصاحبة لتلك المسؤولية، بما في ذلك متطلبات الرصد والمساءلة.

(و) ينبغي أن تكفل المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى إدماج الحق في السكن اللائق في عمليات تطبيق اللامركزية والمبادرات والأنشطة ذات الصلة بالسكن. وينبغي أن يؤكد موئل الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة أهمية الحق في السكن اللائق أثناء ترويجهم لأدوار الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى، بما في ذلك المساعي الجارية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمناقشات القادمة بشأن الموئل الثالث.

(ز) يجب أن تكفل الدول حصول الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية على الموارد المالية وغير المالية اللازمة للقيام بمسؤولياتها، وامتلاكها القدرة على مواكبة التغيرات في الاحتياجات السكنية على المستوى المحلي، وبخاصة احتياجات الفئات المهمشة والمحرومة.

(ح) ينبغي أن تكفل الدول حماية الحق في السكن اللائق والحقوق ذات الصلة بموجب أحكام القانون، وتكفل سريان تلك الأحكام على الحكومات المحلية ودون الوطنية. وينبغي أن تكفل الدول أيضاً إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على سبل انتصاف فعالة فيما يتعلق بانتهاكات الحق في السكن اللائق على الصعيدين المحلي والوطني.

(ط) ينبغي أن توفر الدول التدريب لجميع السلطات المحلية ودون الوطنية بشأن التزاماتها المتعلقة بكفالة الحق في السكن اللائق وكفالة عدم التمييز ومراعاة

حقوق الإنسان ذات الصلة في جميع القرارات والسياسات والخطط والبرامج. وينبغي أن يشترط أي استعراض قضائي للقرارات والسياسات الإدارية اتساقها مع الحق في السكن اللائق وغيره من حقوق الإنسان.

(ي) ينبغي تشجيع الدول على إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان على المستويات المحلية ودون الوطنية لتكون مكملة لمؤسسات حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وينبغي أن تكفل مؤسسات حقوق الإنسان رصد الحق في السكن اللائق وحمايته، ورصد إمكانية الحصول على سبل انتصاف فعالة في حالة حدوث انتهاكات على المستويات المحلية ودون الوطني.

(ك) ينبغي أن تطبق الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى مبدأ التبعية الإدارية وتبرز خصائصه بطريقة شاملة، على نحو يتسق مع كفالة الحق في السكن اللائق وعدم التمييز، من أجل أن تكون متجاوبة بشكل كامل مع حقوق الفئات المهمشة والمحرومة في المجتمعات المحلية، وأن تدعو إلى رعاية مصالح تلك الفئات على الصعيدين الوطني والدولي.

(ل) ينبغي أن تسعى الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى إلى معرفة خصائص الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتشارك فيها، وأن تشرك المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية في ذلك الشأن.

(م) ينبغي أن تنظر المدن والبلديات في مسألة اعتماد موثائق تشتمل على ضمانات واضحة للحق في السكن اللائق، من أجل توضيح الالتزامات المحلية والدولية القائمة تجاه حقوق الإنسان وتعزيزها أو تدعيمها. ويجوز أن تُدمج في الموثائق المتعلقة بالحقوق على مستوى البلديات آليات للاتصال والرصد يمكن من خلالها التعرف على التحديات المحلية ومعالجتها في إطار حقوق الإنسان.

(ن) ينبغي أن تطور منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية مبادرات محلية لرصد أعمال الحق في السكن اللائق، وأن تطور معايير لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي، على أن تكون مكملة للمعايير الدولية ومتسقة معها.

(س) ينبغي أن تسعى المنظمات المحلية المعنية بالحق في السكن وحقوق الإنسان إلى وضع نهج مبتكرة لإدخال المعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، بوسائل تشمل عقد جلسات استماع أو مناقشات خبراء محلية. ويتعين عليها أن تشرك الإجراءات الخاصة في إثارة القضايا والشواغل المتعلقة بالحق في السكن اللائق وعدم التمييز في السياقات دون الوطنية والمحلية، بطرائق تشمل البلاغات والبعثات القطرية.